

140158 - ضوابط لتمييز الحديث الصحيح من الضعيف

السؤال

ما هي ضوابط الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف ؟

الإجابة المفصلة

الحكم على الحديث بالصحة أو بالضعف يأتي بعد دراسة شاقة تمر في مراحلتين إجماليتين :

المرحلة الأولى : البحث عن مواضع ورود الحديث في كتب السنة المسندة جميعها قدر الإمكان ، وجمع الأسانيد التي ورد بها ، وتمييز أماكن التقاء هذه الطرق وأماكن افتراقها ، ثم تحديد السنن الذي دار عليه الحديث وتمييزه للانتقال إلى المرحلة الثانية من الدراسة .

المرحلة الثانية : دراسة إسناد الحديث ، أو أسانيد المتنوعة ، دراسة مفصلة لجميع الجوانب التي تؤثر في الحكم على الحديث ، وذلك من خلال :

1- البحث في درجة عدالة الرواية ومدى تدینهم وصدقهم .

2- البحث في درجة حفظ رواة الإسناد ومدى ضبطهم لأحاديثهم .

3- البحث في اتصال الإسناد : بمعنى أن كل راو فيه أخذ عن شيخه الذي حدثه ، وأنه ليس ثمة انقطاع أو تدليس أو إرسال .

4- البحث في توافق إسناد الحديث ومتنه مع الأحاديث الأخرى ، والسلامة من المعارض أو المناقضة ، وهذا مهم جدا أيضا .

5- التأكد من خلو الحديث من العلل الخفية التي لا يميزها إلا العلماء الأفذاذ .

فإذا تمت دراسة الحديث عبر هاتين المراحلتين أمكن الحكم عليه بالصحة أو بالضعف ، وهذا - كما ترى - عمل شاق مضن ، يتطلب الكثير من الوقت والجهد والخبرة التامة بعلوم الحديث ومناهج المحدثين ، ولا يمكن شرح تفاصيله في جواب مختصر ينشر عبر الموقع ، بل هو علم كامل يدرسه الطلبة في الكليات والجامعات ويختصون فيه .

وقد سبق في الموقع الكثير من الأجيوبة التي تشرح شروط الحكم بالتصحيح أو بالتضييف ، وهي : (6981)، (70455)، (79163)،

(122507)، (128854)

ولكننا هنا نذكر بعض الضوابط التي تساعد المسلم - الذي لم يتخصص في دراسة علوم الشريعة - في الاطلاع على حكم الحديث وتمييز كونه صحيحا أو ضعيفا :

1- إذا كان الحديث من روایة الإمام البخاري في صحيحه بإسناده فهو حديث صحيح .

2- إذا كان الحديث من روایة الإمام مسلم في صحيحه فهو حديث صحيح .

3- إذا كان الحديث من روایة الإمام مالك في الموطأ بإسناده المتصل فهو حديث صحيح .

4- إذا حكم الإمام أحمد ، أو أبو حاتم ، أو أبو زرعة ، أو البخاري ، أو مسلم ، أو أبو داود ، أو الدارقطني على حديث ما بالصحة أو بالضعف ، ولم يخالفه أمثاله من الأئمة ، فهو كما قالوا .

5- إذا بحثت عن الحديث في كتب أهل العلم ، أو في موقع " الدرر السنوية " ، وكان بحثك دقيقا ، ووجدت أحكام العلماء متفقة على

تصحیح الحدیث ، او علی تضعیفه : فهو كما قالوا ، إذ لا تجتمع أمة محمد صلی الله علیه وسلم علی ضلاله .

6-إذا وجدت متن الحدیث يتکلم عن واحد من الأمور التي نص العلماء علی أنه لم یصح فيها حديث : ففي ذلك دلالة علی ضعف الحدیث وعدم صحته . ویمکن معرفة الأبواب التي لم یصح فيها حديث من كتب عده ، منها : " المنار المنیف " لابن قیم الجوزیة ، و " التحدیث بما قیل لا یصح فيه حديث " للشیخ بکر أبو زید .

7-کل حديث تنفرد بإخراجه الكتب التالية ، ولا یرویها أصحاب السنن والمسانید المشهورة فهو حديث ضعیف ، وهذه الكتب هي :
الضعفاء الكبير للعقیلی ، الكامل في الضعفاء لابن عدی ، تاريخ بغداد للخطیب البغدادی ، تاريخ دمشق لابن عساکر ، نوادر الأصول
للحکیم الترمذی ، مسند الفردوس للدیلمی . ویمکنك معرفة هل انفرد بإخراج الحديث واحد من هؤلاء عن طريق كتاب " الجامع الكبير " لالسیوطی رحمة الله . بل إن کثیرا من الأحادیث التي ینفرد بها ابن ماجه عن باقی أصحاب الكتب الستة ، أو ینفرد بها الطبرانی أو أبو
نعیم أو ابن حبان أو الحاکم أو الدارقطنی أو البیهقی ونحوهم هي أحادیث ضعیفة ، وإن كان فيها الكثير أيضا من الأحادیث الصحیحة
التي انفردوا بإخراجها .

هذه بعض الضوابط العامة ، والتي یمکن أن یستعان بها في تمییز الحديث الصحیح من الضعیف ، ولا یفوتنا التنبیه إلى وجود بعض
الاستثناءات من هذه الضوابط ، ولكنها لا تؤثر في مجموعها .
والله أعلم .